المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

● احمد الريان للصحفيين :

أموال المودعين بالشركة ١٢٠٠ مليون جنيه فقط

قبل بداية الجلسة تجمع بعض المودعين حول المتهم احمد الريان في القلص للاطمئنان على مصير ايداعاتهم . كما التف حوله مندوبو الصحف ووكالات الانباء حيث راح يدلي باحاديث صحفية وقال : ان قرار الاتهام قد تحدث عن فرع شركتنا بالخارج وقد سبق لنا التقدم بطلب للنائب العام لتعيين رئيس مجلس ادارة جديد لمجموعة شركات الريان يتم اختياره من قبل اعضاء مجلس ادارة الشركات بعد دعوة الجمعية العمومية لادارة اموال الشركة لمصلحة المودعين ورحمة بهم . وان المادة ١٧ من القانون ١٤٦ نصت على ان من يخطر هيئة سوق المال بتوفيق اوضاعه يحصل على مهلة لمدة سنة حتى يتم التوفيق .. الا اننا اخطرنا هيئة سوق المال لتوفيق اوضاعنا ونحن الوحيدون الذين لم نحصل على المهلة المطلوبة . ولم يتم توفيق اوضاعنا .

واضاف ان جملة ايداعات المودعين حتى ١٠ / ٦ / ٨٨ بلغت ١٧٠٠ مليون جنيه .. وهذا المبلغ المودعين بنا تم اعادة ٥٠٠ مليون جنيه للمودعين لتصبح مديونية الشركة ١٢٠٠ مليون جنيه فقط .. بينما اصول الشركة في مصر تساوي الف مليون جنيه وطالب بتكوين لجنة على نفقة الدولة من الخبراء والمتخصصين لتقييم هذه الاصول .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

○○ الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

أحمد الريان وشقيقه ووالدهما و٧ متهمين ينكرون التهم المنسوبة اليهم

٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض احراز القضية اليوم

وسط اجراءات أمن مشددة .. بدأت امس محكمة جنايات الجيزة نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما يتقدمهم احمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان . وتواصل المحكمة اليوم فض احراز القضية التي تضم مئات المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ايداعاته وعدد المساهمين والمودعين . ولد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .

ولد شهد الجلسة التي عقدت في قاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ مودعا بالاضافة الى اسر المتهمين

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحكم . ومثل الادعاء المستشارون حلمي خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وسامر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوي مدير عام الادارة الجنائية وامانة سر احمد رمضان .

وفي بداية الجلسة نودي على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهمة الوحيدة سمر ابوبكر ، ثم تلا حسين طنطاوي قرار الاحالة الذي تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في الموعد المقرر بالمركز المالي للشركة ، وعدم تمكين المحاسبين القانونيين من الاطلاع على المستندات ، ودعوة الجمهور للاكتتاب دون اذن من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارصدة الشركة من الخارج لايداعها تحت اشراف البنك المركزي .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فانكروا جميعا ، وسأل رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعون بالحق المدني فتقدم محمود دردير المحامي وادعى في مواجهة المتهم الأول بتعويض مؤقت ١٠١ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مودعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من المحامين قررا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جنح بولاق الدكرور التي قضت غيابيا بحبس احمد الريان ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ١٠ الاف جنيه في كل قضية ، ورد المتهم من داخل القفص بأنه عارض في هذه الاحكام فقضت المحكمة بايقاف هذه الدعاوى .

ثم بدأت المحكمة في فض احراز القضية وعددها ستة احراز حيث تم خلال الجلسة فض خمسة منها ومن بين

هيئة المحكمة اثناء نظر القضية .

المتهم أحمد الريان ووالده توفيق داخل قفص الاتهام وخلفهما رجال الامن .

محتوياتها كشوف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتحويلات والشيكات للعملاء وكشوف حسابات بعدد من البنوك بالعملة المحلية والدولار الامريكي وملفات بعض العملاء وبيان معتمد بحركة الايداعات والمصحوبات من الدفعات والعائد بالجنيه المصري والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسخة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسخة توضح مجموعة من البائعين والمشترين لأسهم الشركة و١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الأجنبي بخزينة الشركة ونسخة بكشف حركة الايداعات بالبنوك والتحويلات وحساب الافراد بالاضافة الى عشرات المستندات المختلفة .

وقد حوى الحرز الخامس ٢٣ شريطا مسجلا تضمن عدة احاديث تليفونية للمتهم الأول مع زوجته وشخص امريكي يدعى جون ووكر تمت كلها خلال عامي ٨٦ و٨٩ وامرت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل في المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحريز الصندوق بالشمع الاحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الاحراز على الجانبين بختم المحكمة وتصوير تقارير التفريغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لايتجزأ من ملف القضية كما رفض المحامون سماع اي من الشهود الا بعد تصوير الأوراق والاطلاع عليها والتمس محامي المتهم الثاني توفيق الريان اخلاء سبيله لكبر سنه حيث انه قضى في الحبس ١٨ شهرا ولايخشى هروبه او

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية